المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

21/06/2013

Eurodiputados viajan hoy a Marruecos y alSáhara occidental

Una delegación de eurodiputados viajará este jueves a Marruecos y al Sáhara occidental, incluida la eurodiputada socialista española María Muñiz, en el marco de un viaje organizado por el grupo de la Alianza de Socialistas y Demócratas de la Eurocámara con el objetivo de conocer sobre el terreno la situación actual de los saharauis.

Los eurodiputados tienen previsto mantener encuentros esta tarde en Casablanca con el ministro delegado del Ministerio de Asuntos Exteriores y de Cooperación, Youssef Amrani, y con Driss Lachguar, primer secretario del grupo USFP y del grupo parlamentario USFP, según ha informado el PSOE en un comunicado.

La delegación se desplazará el viernes a Rabat para reunirse, entre otros, con el representante del Centro Nacional de Derechos Humanos, Driss El Yazami, el consejero de Rey y presidente de la Comisión Consultiva sobre la Regionalización, Omar Azziman, así como con los presidentes de las Cámaras de Representantes y de Consejeros.

ملفات حقوقية عالقة تتقاذفها الحكومة ومجلس حقوق الإنسان

5006/2

سنوات عديدة مرت على صدور تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة وإصدار عدد من المقررات التحكيمية لصالح ضحايا سنوات الرصاص، لكن لحد الآن لا تزال عدد من الملفات عالقة. لا يتعلق الأمر فقط بحالات مجهولي المصير والمختفين بل أيضا بملف الرفات و التسوية الإدارية والإدماج الاجتماعي لعدد من الحالات العالقة.

معتقلو تازمامارت أبرز أولئك والذين سبق للمنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف أن طالب في تقرير سابق له بالتعجيل بتسوية الأوضاع الإدارية للناجين من جحيم المعتقل، لكن ملفهم لاتزال تتقاذفه الحكومة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. و في رسالة للمعتقل السابق عبد الله أعكاو قال إن : «محمد الصبار إثر توليته لمنصب الأمين العام للمجلس أبدى حماسا شديدا في البداية»، وأضاف أنه في أحد اللقاءات عرض عليهم مقترح تسليمهم مأذونيات طاكسي صغير واسترداد 5000 درهم كمنحة شهرية التي كانوا يتقاضونها من المصالح الاجتماعية للجيش قبل توقيفها فور تعويضهم عن الأضرار الناجمة عن الاختطاف إلى تزمامارت، وقال إن اثنين منهم استفادا من تلك الرخص لكنها توقفت مع مجيئ حكومة العدالة والتنمية في إطار ما تدعي أنه محاربة لاقتصاد الريع».

وأوضح أعكاو أنه حين بدا أن المجلس عاجز عن إيجاد الحل للفهم ويرمي باللوم على الحكومة، توجهوا إلى البرلمان، وتم طرح سؤال للفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين ووعد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان في جوابه بإيجاد «حل لهذا الملف الحساس والشائك في أقرب وقت». وبعد انتظار وعود الحكومة صدم المعنيون بالتوصل برسائل من المجلس تحيلهم على مؤسسة العمران من أجل الاستفادة من السكن من الصنف الاجتماعي. .

أعكاو اعتبر عرض المجلس الوطني «إهانة في حقهم وحاطا بكرامتهم»، وأكد تشبثه ومن معه بحقهم في التسوية الشاملة الآخذة بعين الاعتبار الفرص الضائعة والقاضية بالإدماج المتمثل في تقاعد يكفل الحياة الكريمة لما تبقى من عمرهم وعمر أرامل المتوفين وذوي الحقوق من الأبناء»، وقال إن «المبرر المقدم بكون الجيش يرفض تسوية ملفهم ، هو مبرر غير مقبول ويتناقض مع البرنامج الذي وضعته الدولة لتسوية ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان».

لحسن أوسي موح

بلاغ حول تنظيم وقفة أمام –المجلس الوطني لحقوق الانسان–

الاثنين 17 يونيو 2013
عائلات المعتقلين السياسيين بمكناس، تازة، فاس وأكادير
بلاغ حول تنظيم وقفة أمام "المجلس الوطني لحقوق الانسان"

في ضل الأوضاع المزرية والصعبة التي يعيشها أبناؤنا – فلذات أكبادنا – من داخل مجموعة من سجون القهر والحرمان بالمغرب، خاصة المعتقلين السياسيين الخمسة (حسن كوكو، ، سفيان الصغيري، حسن أهموش، منير آيت خافو، محمد الولكي) المضربين عن الطعام بسجن تولال 2 بمكناس منذ 11 مارس 2013، وكذا المعتقلين السياسيين العشرة بسجن عين قادوس بفاس(موسى السموني، ميمون بنزيزة، صلاح الدين شفيق، جابر الرويجل، ياسين تريد، أنس البشيري، عمر الطيبي، عبد النبي شعول، أسامة زنطار، محمد رضى الدرقاوي)، والمعتقلين السياسيين طارق حماني بسجن الزاكي بسلا وعبد الصمد الهيدور بتازة و المعتقل السياسي نور الدين عبد الوهاب بسجن اكادير، كما هو شأن باقي المعتقلين السياسيين، حيث هناك من حوكموا ظلما بسنوات من السجن النافذ و آخرين متابعين في حالة اعتقال احتياطي دون محاكمة بتهم صورية وملفات ملفقة، وأمام كل ما مورس في حقهم من تعذيب وما يعانونه الأن بالمعتقلات خصوصا في ظل تعنت إدارات السجون و"المسؤولين" في الإجابة عن مطالبهم العادلة والمشروعة وعلى رأسها إطلاق سراحهم دون قيد أو شرط والتسريع بالمحاكمة وتحسين شروط الاعتقال والدراسة ، وتوفير التغذية والتطبيب الفوري ...، ومع التدهور الخطير في الحالة الصحية للعديد منهم لا سواء أبناءنا الذين خاضوا إضرابات طويلة عن الطعام بسجن تازة أو أبناءنا الذين تجاوزوا 100 يوم من الإضراب المفتوح عن الطعام بمكناس وانقطاعهم عن تناول الماء والسكر من يوم الاربعاء 12/06/2013 إلى حدود يوم الإثنين 17/06/2013.

و إذ نسجل نحن عائلات المعتقلين السياسيين خطورة وضع أبنائنا في ظل الاعتداءات المتكررة عليهم داخل السجون والحصار المفروض عليهم والمضايقات في حقهم وحقنا وحرماننا من زيارتهم والتهديدات المتواصلة في حقنا وترهيبنا، و كذا حالتهم الصحية المتدهورة جدا واحتمال مفارقتهم الحياة في أية لحظة، ندعو كل المناضلين الشرفاء والغيورين على أبناء الشعب المغربي الكادح إلى المشاركة في الوقفة التي سننظمها كعائلات المعتقلين السياسيين يوم الأحد 23/06/2013 بمدينة الرباط أمام "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" على الساعة الخامسة بعد الزوال مطالبة بإطلاق السراح الفوري لأبنائنا ولكافة المعتقلين السياسيين.
و في الأخير نحمل النظام كامل المسؤولية في حياة أبنائنا خصوصا و استمرار اعتقالهم في وضعية صعبة وحرجة مع العلم ان العديد منهم خاضوا ويخوضون إضرابات مفتوحة عن الطعام تجاوزت الثلاثة أشهر ولا زالت مستمرة.

الحرية لكافة المعتقلين السياسيين

http://ahewar.org/news/s.asp?nid=1220444#.UcQ4ofnIYwp

زيارة وفد أوروبي منهم برلماني طرده الرباط للمغرب ومشاورات سياسية واقتصادية وزيارة للصحراء. استثناء وزراء العدالة والتنمية من اللقاء

حل وفد من اللجنة المغربية المشتركة الأوروبية حل، يوم الأربعاء (20 يونيو 2013)، بالمغرب قادما من بروكسيل برئاسة المستشار عبد الرحيم عثمون، حيث كان في استقبالهم كل يوسف العمراني الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون، وإدريس لشكر، الكتاب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بحضور أعضاء الفريق الاشتراكي في مجلس النواب.

وعلمت "كود" أنه من المنتظر أن يلتقي هذا الوفد يوم غد الجمعة، إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعمر عزيمان، مستشار الملك، وكريم غلاب، رئيس مجلس النواب، بالإضافة إلى كل من محمد الشيخ بيد الله للوقوف على المجهودات والمبادرات المغربية في مختلف الميادين الإصلاحية التي عرفها المغرب مؤخرا. وفي ختام جولتهم، سيحط الوفد يوم السبت المقل بمدينة العيون، وسيجمعهم لقاء بوالي جهة العيون الساقية الحمراء، وحمدي ولد الرشيد، رئيس المجلس البلدي.

مذكرة تفاهم لتبادل الخبرة الحقوقية مع المغرب

بحث أمين عام المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان د.أحمد فرحان وعضو لجنة الحقوق المدنية والسياسية بالمؤسسة فريد غازي، **مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي إدريس اليزمي والأمين العام محمد الصبار**، التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجانبين، وتفعيل التعاون في نشر ثقافة حقوق الإنسان ونقل الخبرات إلى المؤسسة الوطنية في البحرين. وجاء اللقاء على هامش مشاركة وفد المؤسسة الوطنية في ورشة عمل نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي مؤخراً حول «تجربة العدالة الانتقالية في المغرب». من جانب آخر ناقشت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمؤسسة خلال اجتماعها الاعتيادي الخامس برئاسة د.فوزية الصالح، آلية عمل اللجنة المعنية بمتابعة الوضع البيئي في وادي البحير وقلالي، وصدقت محضر الاجتماع السابق. وعرضت اللجنة التصور المبدئي حول عدة نقاط يمكن التطرق إليها في ورش عمل تعتزم المؤسسة تنفيذها قريباً، كما اطلعت على الرسالة الواردة من وزارة العمل والمتضمنة معلومات عن النقابات والاتحادات العمالية البحرينية المسجلة لدى الوزارة.

http://www.alwatannews.net/PrintedNewsViewer.aspx?ID=NmWOAQbMwmO5WMdtsEGhLQ933339933339

دورة تكوينية بأزيلال الجمعة والسبت المقبلين لفائدة القضاة والمحامين حول شروط المحاكمة العادلة

و.م.ع
20.06.2013
h1511

الرباط 20 يونيو 2013 (و م ع) تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال – خريبكة يومي الجمعة والسبت المقبلين بأزيلال دورة تكوينية لفائدة القضاة والمحامين حول شروط المحاكمة العادلة من خلال القوانين الوطنية والآليات الحمائية الدولية.

وذكر بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هذه الدورة تأتي في إطار تنفيذ برنامج العمل السنوي للجنة الجهوية وتندرج في نطاق مقاربة اللجنة التشاركية في التعاون مع مختلف المتدخلين في مجال حقوق الإنسان، مضيفا أن هذه الدورة التكوينية سيؤطرها كل من السيد محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والسيد محمد السكتاوي مدير فرع منظمة العفو الدولية بالمغرب (أمنستي).

وسبق للجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال– خريبكة أن نظمت، في إطار تعزيز قدرات الفاعلين المحليين في مجال حقوق الإنسان، دورة تكوينية حول "تقوية قدرات الرصد والحماية" و"المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية". وتضطلع لجنة جهة بني ملال خريبكة ، التي تم تنصيبها بتاريخ 9 يناير 2012، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما تعمل هذه اللجنة، التي يرأسها السيد علال البصراوي والتي يشمل نفوذها الترابي أزيلال وبني ملال والفقيه بنصالح وخنيفرة وخريبكة وميدلت، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

مقررة الأمم المتحدة لشؤون الاتجار بالبشر تجتمع مع رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة أوسرد وفعاليات جمعوية

و.م.ع
20.06.2013
h4518

الداخلة/20 يونيو 2013/ومع/ اجتمعت مقررة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون الاتجار بالبشر، السيدة جوي نغوزي ايزيلو، عشية اليوم الخميس، مع رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة أوسرد السيد محمد الأمين السملالي، وذلك في إطار زيارة العمل التي تقوم بها حاليا للمغرب.

وتم خلال اللقاء تقديم شروح للمسؤولة الأممية حول عمل اللجنة ومهامها وجهودها للنهوض بثقافة حقوق الإنسان على صعيد الجهة بصفة عامة، ومساعدة الفئات المستهدفة على تمثل حقوق الإنسان وزيادة المعرفة بهذه الحقوق وآلياتها ومعاييرها وخلق ثقافة تساعد على تنمية احترام هذه الحقوق والدفاع عنها وتعزيزها.

وقال السيد السملالي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، إنه أبلغ المسؤولة الأممية استعداد اللجنة للتعاون مع جميع المنظمات الوطنية والدولية العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان.

وأضاف أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة أوسرد لم تسجل لحد هذه الساعة أي خروقات ولم يتقدم لها أي أحد بأي شكاية بهذا الخصوص.

وأشار إلى أنه تم التطرق مع المسؤولة الأممية إلى تشكيل هذه اللجنة وأهدافها التي تتمحور حول ثلاث نقاط هي رصد وحماية حقوق الإنسان والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وإثراء الفكر والحوار في المجال الديمقراطي وحقوق الإنسان.

وعقدت السيدة جوي نغوزي ايزيلو، بعد ذلك، لقاء بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة أوسرد مع جمعيات المجتمع المدني بالجهة، تم خلاله بحث القضايا المتعلقة بموضوع الاتجار في البشر وحماية حقوق الطفل والمرأة.

وصرحت السيدة الدليمي سياتو، رئيسة جمعية "أطفالنا للتضامن والعمل الاجتماعي" وعضو مجلس لجنة حقوق الإنسان الداخلة أوسرد، بأنه تم التطرق خلال الاجتماع مع المسؤولة الأممية إلى مجالات الطفولة والمرأة والهجرة غير القانونية.

وأبرزت أن الفعاليات الجمعوية أبلغت مقررة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون الاتجار بالبشر أن جهة وادي الذهب لكويرة لا تعرف مثل هذه الظاهرة، ولا ظاهرة المهاجرين السريين، إذ أن الأمر يتعلق بمهاجرين يأتون إليها بتأشيرة أو من دول ليس بيننا وبينها تأشيرة ويقيمون بشكل تحترم فيه حقوقهم.

وكانت المسؤولة الأممية، التي وصلت مساء أمس إلى الداخلة، اجتمعت صباح اليوم مع والي جهة وادي الذهب لكويرة عامل إقليم وادي الذهب السيد حميد شبار، بحضور مسؤولين محليين وبعض رؤساء المصالح الخارجية ذات الطابع الاجتماعي.

كما قامت المسؤولة الأممية بزيارات ميدانية لكل من مركز الاستقبال متعدد التخصصات ودار الطالب والطالبة، واستمعت إلى شروحات حول الخدمات الاجتماعية التي تقدمها هاتان المؤسستان لفائدة الساكنة.

كما قامت بزيارة الخليتين المكلفتين بضحايا العنف المتواجدتين بكل من المحكمة الابتدائية ومستشفى الحسن الثاني بالداخلة.

ج/م س/دك ان

قضاة ومحامين في دورة تكوينية حول شروط المحاكمة العادلة بأزيلال

أضف المقال إلى :

أضيف في 20 يونيو 2013 الساعة 23 : 11

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال –خريبكة دورة تكوينية لفائدة القضاة والمحامين حول شروط المحاكمة العادلة من خلال القوانين الوطنية والآليات الحمائية الدولية و ذلك يومي الجمعة والسبت 21 و22 يونيو 2013 بفندق شمس بين الويدان–إقليم أزيلال– ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا.

وتأتي هذه الدورة في إطار تنفيذ برنامج العمل السنوي للجنة الجهوية وتندرج في نطاق مقاربة اللجنة التشاركية في التعاون مع مختلف المتدخلين في مجال حقوق الإنسان.

وسيؤطر هذه الدورة التكوينية كل من السيد محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيد محمد السكتاوي، مدير فرع منظمة العفو الدولية بالمغرب (أمنستي).

يذكر أنه سبق للجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة أن نظمت، في إطار تعزيز قدرات الفاعلين المحليين في مجال حقوق الإنسان، دورة تكوينية حول "تقوية قدرات الرصد والحماية" و"المقاربة الحقوقية في الممارسة الإعلامية".

يشار إلى أن لجنة جهة بني ملال خريبكة ، التي تم تنصيبها بتاريخ 9 يناير 2012، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

كما أن اللجنة، التي يرأسها السيد علال البصراوي والتي يشمل نفوذها الترابي أزيلال، بني ملال، الفقيه بنصالح، خنيفرة، خريبكة وميدلت، تعمل على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

عرض تجربة المغرب في مقاربة النوع الاجتماعي في ندوة دولية بتونس حول العدالة الانتقالية

تونس 20 يونيو 2013/ومع/ عرضت السيدة نعيمة بن واكريم، الخبيرة المغربية في مقاربة النوع الاجتماعي والإطار بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تجربة المغرب في مجال مقاربة النوع الاجتماعي وجبر الضرر بالنسبة للنساء ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك خلال ندوة دولية بدأت اليوم الخميس، بالعاصمة التونسية حول موضوع (العدالة الاجتماعية الموجهة للمرأة في ضوء التجارب الدولية). وتحدثت بن واكريم خلال هذا اللقاء ، الذي يشهد مشاركة فاعلات مدنيات وخبراء في المجال الحقوقي من عدة بلدان عربية ومنظمات دولية متخصصة، عن السياق الذي جاءت فيه (هيئة الانصاف والمصالحة)، وكيف تطور بعد ذلك مفهوم النوع الاجتماعي بعد أن كان ما يزال "جنينيا"، مشيرة إلى أن "العنف السياسي ضد النساء لم يكن إذاك موضوع اهتمام، لا من قبل الحركة الحقوقية ولا من قبل الحركة النسائية". وأضافت أن ذلك هو ما يفسر كون التجربة الأولى والمتعلقة بإحداث (هيئة التحكيم المستقلة)، "لم تهتم بهذه المقاربة بشكل نهائي، بل أنها تميزت، عند احتساب التعويضات للنساء، باعتمادها معايير الارث، في حين أن الموضوع يخص تعويض خرق من خروقات حقوق الانسان". وقالت إن ما ميز التجربة المغربية بعد ذلك هو اعتمادها "التمييز الإيجابي" في احتساب تعويضات الضحايا بالنسبة للنساء، مذكرة في ذات السياق بما تضمنته التوصيات الصادرة عن هيئة (الإنصاف والمصالحة)، والتي قالت إنها "همت بشكل كبير الإصلاحات التي ينبغي اتخاذها لحماية النساء في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والنهوض بأوضاعهن". كما أشارت إلى ما قام به بعد ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره آلية أوكلت لها مهمة تفعيل توصيات الهيئة في مجال "مأسسة النوع الاجتماعي في برامج جبر الضرر الجماعي". وخلصت بن واكريم إلى تقديم جملة من التوصيات بشأن التدابير التي يتعين على لجان الحقيقة أن تتخذها لتضمن العدالة الانتقالية وحقوق الانسان وعدم تكرار الانتهاكات التي تعرضت لها النساء في الماضي. من جهتها اعتبرت مديرة برنامج (العدالة والجندرة) بالمركز الدولي للعدالة الانتقالية بنيويورك، السيدة كيلي مودال في مداخلتها حول موضوع (العدالة الانتقالية والجندرة) أن "المفتاح الاساسي في العدالة الانتقالية يتمثل في أهمية "تشخيص العنف الذي تتعرض له المرأة والاعتراف به ومساءلة المسؤولين عن ذلك ومحاسبتهم". كما شددت على ضرورة اهتمام لجان كشف الحقيقة في الدول التي تشهد عدالة انتقالية "بتوثيق شهادات النساء اللائي تعرضن للتعنيف الجسدي والجنسي وتقديمها للرأي العام قصد إبراز حجم الجرائم المرتكبة ضد النساء". يذكر أن برنامج هذه الندوة التي تستمر يومين يشتمل على تقديم عروض حول مكانة المرأة في لجان الحقيقة والعدالة الانتقالية الموجهة للمرأة في بلدان ما يعرف بالربيع العربي، وقراءة نقدية لقانون العدالة الانتقالية ومكانة المرأة في تونس. د/ع ب/ط ق/

http://www.menara.ma/ar/2013/06/20/651868-%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9-%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9.html

أضيف في 20 يونيو 2013 الساعة 19:55

مقررة الأمم المتحدة لشؤون الاتجار بالبشر تحل بالأقاليم الجنوبية

جوي نغوزي ايزيلو

تليكسبريس– و م ع
اجتمعت مقررة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون الاتجار بالبشر، جوي نغوزي ايزيلو، عشية اليوم الخميس، مع رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة أوسرد محمد الأمين السملالي، وذلك في إطار زيارة العمل التي تقوم بها حاليا للمغرب.
وتم خلال اللقاء تقديم شروح للمسؤولة الأممية حول عمل اللجنة ومهامها وجهودها للنهوض بثقافة حقوق الإنسان على صعيد الجهة بصفة عامة، ومساعدة الفئات المستهدفة على تمثل حقوق الإنسان وزيادة المعرفة بهذه الحقوق وآلياتها ومعاييرها وخلق ثقافة تساعد على تنمية احترام هذه الحقوق والدفاع عنها وتعزيزها.
وقال السملالي، إنه أبلغ المسؤولة الأممية استعداد اللجنة للتعاون مع جميع المنظمات الوطنية والدولية العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان.
وأضاف أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة أوسرد لم تسجل لحد هذه الساعة أي خروقات ولم يتقدم لها أي أحد بأي شكاية بهذا الخصوص.
وأشار إلى أنه تم التطرق مع المسؤولة الأممية إلى تشكيل هذه اللجنة وأهدافها التي تتمحور حول ثلاث نقاط هي رصد وحماية حقوق الإنسان والنهوض بثقافة حقوق الإنسان وإثراء الفكر والحوار في المجال الديمقراطي وحقوق الإنسان.
وعقدت جوي نغوزي ايزيلو، بعد ذلك، لقاء بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة أوسرد مع جمعيات المجتمع المدني بالجهة، تم خلاله بحث القضايا المتعلقة بموضوع الاتجار في البشر وحماية حقوق الطفل والمرأة.
وصرحت الدليمي سياتو، رئيسة جمعية "أطفالنا للتضامن والعمل الاجتماعي" وعضو مجلس لجنة حقوق الإنسان الداخلة أوسرد، بأنه تم التطرق خلال الاجتماع مع المسؤولة الأممية إلى مجالات الطفولة والمرأة والهجرة غير القانونية.
وأبرزت أن الفعاليات الجمعوية أبلغت مقررة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون الاتجار بالبشر أن جهة وادي الذهب لكويرة لا تعرف مثل هذه الظاهرة، ولا ظاهرة المهاجرين السريين، إذ أن الأمر يتعلق بمهاجرين يأتون إليها بتأشيرة أو من دول ليس بيننا وبينها تأشيرة ويقيمون بشكل تحترم فيه حقوقهم.
وكانت المسؤولة الأممية، التي وصلت مساء أمس إلى الداخلة، اجتمعت صباح اليوم مع والي جهة وادي الذهب لكويرة عامل إقليم وادي الذهب السيد حميد شبار، بحضور مسؤولين محليين وبعض رؤساء المصالح الخارجية ذات الطابع الاجتماعي.
كما قامت المسؤولة الأممية بزيارات ميدانية لكل من مركز الاستقبال متعدد التخصصات ودار الطالب والطالبة، واستمعت إلى شروحات حول الخدمات الاجتماعية التي تقدمها هاتان المؤسستان لفائدة الساكنة.

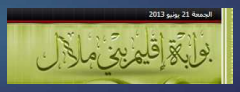

20-06-2013 06:47 PM

بني ملال :حموشريف يعلق اعتصامه بعد وعود بإدماجه اجتماعيا

المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف

فرع جهة بني ملال أزيلال

بـــــلاغ

على إثر الاعتصام المفتوح الذي خاضه الأخ حمو شريف العضو المنخرط بالمنتدى منذ 08 ماي 2013 أمام مقر "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" ببني ملال، عقد مكتب فرع المنتدى لقاء مع والي الجهة يوم الأربعاء 19 يونيو 2013 حول مطالب المعتصم؛ وقد التزم والي الجهة بحل مشكل الإدماج الاجتماعي للمعني كما ينص عليه المقرر التحكيمي الصادر عن "هيئة الإنصاف والمصالحة".

وبناء عليه فقد قرر حمو شريف تعليق اعتصامه بشكل مؤقت في انتظار تنفيذ مضمون المقرر التحكيمي القاضي بإدماجه اجتماعيا. ويذكر أن المعتصم يلح على السلطات الحاكمة تسليمه رفات والده حدو أو لحسن نآيت لحسن الذي استشهد بسجن لعلو بالرباط في 1963، وإجلاء الحقيقة كاملة عن ظروف اعتقاله وتعذيبه واغتياله.

مكتب الفرع
بني ملال في 19/06/2013

بلاغ حول تنظيم وقفة أمام "المجلس الوطني لحقوق الانسان"

توصلت الجريدة ببلاغ حول تنظيم وقفة أمام "المجلس الوطني لحقوق الانسان" هذا ماجاء فيه:

في ضل الأوضاع المزرية والصعبة التي يعيشها أبناؤنا – فلذات أكبادنا – من داخل مجموعة من سجون القهر والحرمان بالمغرب، خاصة المعتقلين السياسيين الخمسة (حسن كوكو، ، سفيان الصغيري، حسن أهموش، منير آيت خافو، محمد الولكي) المضربين عن الطعام بسجن تولال 2 بمكناس منذ 11 مارس 2013، وكذا المعتقلين السياسيين العشرة بسجن عين قادوس بفاس(موسى السموني، ميمون بنزيزة، صلاح الدين شفيق، جابر الرويجل، ياسين تريد، أنس البشيري، عمر الطيبي، عبد النبي شعول، أسامة زنطار، محمد رضى الدرقاوي)، والمعتقلين السياسيين طارق حماني بسجن الزاكي بسلا وعبد الصمد الهيدور بتازة و المعتقل السياسي نور الدين عبد الوهاب بسجن اكادير، كما هو شأن باقي المعتقلين السياسيين، حيث هناك من حوكموا ظلما بسنوات من السجن النافذ و آخرين متابعين في حالة اعتقال احتياطي دون محاكمة بتهم صورية وملفات ملفقة، وأمام كل ما مورس في حقهم من تعذيب وما يعانونه الأن بالمعتقلات خصوصا في ظل تعنت إدارات السجون و"المسؤولين" في الإجابة عن مطالبهم العادلة والمشروعة وعلى رأسها إطلاق سراحهم دون قيد أو شرط والتسريع بالمحاكمة وتحسين شروط الاعتقال والدراسة ، وتوفير التغذية والتطبيب الفوري ...، ومع التدهور الخطير في الحالة الصحية للعديد منهم لا سواء أبناءنا الذين خاضوا إضرابات طويلة عن الطعام بسجن تازة أو أبناءنا الذين تجاوزوا 100 يوم من الإضراب المفتوح عن الطعام بمكناس وانقطاعهم عن تناول الماء والسكر من يوم الاربعاء 12/06/2013 إلى حدود يوم الإثنين 17/06/2013.

و إذ نسجل نحن عائلات المعتقلين السياسيين خطورة وضع أبنائنا في ظل الاعتداءات المتكررة عليهم داخل السجون والحصار المفروض عليهم والمضايقات في حقهم وحقنا وحرماننا من زيارتهم والتهديدات المتواصلة في حقنا وترهيبنا، و كذا حالتهم الصحية المتدهورة جدا واحتمال مفارقتهم الحياة في أية لحظة، ندعو كل المناضلين الشرفاء والغيورين على أبناء الشعب المغربي الكادح إلى المشاركة في الوقفة التي سننظمها كعائلات المعتقلين السياسيين يوم الأحد 23/06/2013 بمدينة الرباط أمام "المجلس الوطني لحقوق الإنسان" على الساعة الخامسة بعد الزوال مطالبة بإطلاق السراح الفوري لأبنائنا ولكافة المعتقلين السياسيين.
و في الأخير نحمل النظام كامل المسؤولية في حياة أبنائنا خصوصا و استمرار اعتقالهم في وضعية صعبة وحرجة مع العلم ان العديد منهم خاضوا ويخوضون إضرابات مفتوحة عن الطعام تجاوزت الثلاثة أشهر ولا زالت مستمرة

http://www.khbarkom.com/details-2890.html

بحث التعاون بين البحرين والمغرب في مجال حقوق الإنسان

عقد السيد فريد غازي رفيع عضو لجنة الحقوق المدنية والسياسية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمستشار الدكتور أحمد عبدالله فرحان الأمين العام لقاء تشاوريا مع السيد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي والسيد محمد الصبار الأمين العام للمجلس، وذلك على هامش مشاركة وفد المؤسسة الوطنية في ورشة العمل حول (تجربة العدالة الانتقالية في المغرب) والتي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي مؤخرا. وتم خلال اللقاء مناقشة التوقيع على مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتفعيل التعاون في نشر ثقافة حقوق الإنسان ونقل الخبرات إلى المؤسسة الوطنية في مملكة البحرين.

http://www.akhbar-alkhaleej.com/12873/article/30485.html

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة تنظم دورة تكوينية لفائدة القضاة و المحامين في موضوع: "شروط المحاكمة العادلة«

التفاصيل نشر بتاريخ الأربعاء, 19 يونيو 2013 20:41 كتب بواسطة: Super User الزيارات: 12

أجرأة لبرنامج عملها السنوي و في إطار مقاربتها التشاركية مع مختلف المتدخلين في مجال حقوق الإنسان تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال خريبكة دورة تكوينية لفائدة القضاة و المحامين في موضوع شروط المحاكمة العادلة"من خلال القوانين الوطنية والأليات الحمائية الدولية.

و ذلك يومي 21 و 22 يونيو 2013بفندق شمس بين الويدان-إقليم أزيلال- ابتداء من الساعة التاسعة و النصف صباحا.

و سيؤطر هذه الدورة التكوينية كل من الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ذ/ محمد الصبار،والأستاذمحمد السكتاوي رئيس فرع منظمة العفو الدولية بالمغرب(أمنستي).

تذكير:

النشاط:دورة تكوينية لفائدة القضاة و المحامين في موضوع:شروط المحاكمة العادلة

التاريخ:يومي 21 و 22 يونيو 2013

المكان:فندق شمس بين الويدان بأزيلال

الاتصال:إدارة اللجنة الجهوية -رفيق ناجي-

خلال الندوة الدولية للطريقة البصيرية بأزيلال

انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان و المطالبة بتنظيم يوم وطني للتعريف بمآسي أطفال تندوف

أزيد من 100 صحراوي يمثلون مختلف القبائل، و من علماء المغرب والعالم

نظمت الطريقة البصيرية بمقر زاوية الشيخ سيدي ابراهيم البصير ببني عياط أيام 17 و 18 يونيو 2013الذكرى الثالثة و الأربعون لانتفاضة سيدي محمد بصير التاريخية بالعيون تحت شعار 'حقوق الإنسان بين الحقيقة و الاستغلال' افتتح أشغالها والي جهة تادلة أزيلال و عاملي إقليمي أزيلال و الفقيه بنصالح ، وأزيد من 100 صحراوي يمثلون مختلف القبائل ، و بحضور ابراهيم حسناوي رئيس المجلس الجماعي لبني عياط ، و علماء المغرب و من عدة بلدان صديقة كالجزائر وأمريكا و سوريا و الهند و بوركينافاصو ...

في البداية أشار مولاي اسماعيل شيخ الزاوية بعد كلمة ترحيب بالضيوف أن نموذج محمد بصيرمن بين النماذج المهمة في انتهاك حقوق الإنسان الذي عذب و سجن و داق أشد أنواع العذاب كما يشهد على ذلك رفيقه أحمد رحال و ما أكثر الانتهاكات رغم أن إسبانيا صادقت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 و مع ذلك أخفت جريمتها النكراء و لم تمتلك الشجاعة الكافية لمعالجة الوضع بل تمادت في انتهاكاتها حين منعت آل بصير من تأشيرة الدخول إلى أراضيها نونبر الماضي رغم استيفائهم للشروط و كان هدف الزيارة استكمال إجراءات رفع الدعوى القضائية ضد إسبانيا .كما تحدث بحسرة عن البرامج الهدامة بتندوف و التقارير المكشوفة مما سهل استغلال عدد من المسترزقين للحقيقة و أصبحوا عالة على حقوق الإنسان .

بعد ذلك أعطيت الكلمة لعبد الهادي الخرسة من سوريا من مواليد 1959في موضوع 'التأصيل الشرعي لحقوق الإنسان في الإسلام 'و تحدث عن مصادر الحق التي تثبت على ثلاثة أمور و أشار إلى حق الانتفاع دون ضرر أما العلامة شمس الدين البارودي من الجزائر و صاحب أشهر برنامج تلفزيوني 'إنصحوني' فقد تحدث عن الإسلام و الحقوق الضائعة و أكد أنه لا يمكن أن تكون الحقوق نظرية بل يجب أن تكون تطبيقية و الغرب يقررو يخالف و كل مسلم يعمل و يزكي و يجاهد و يصلي يؤدي حقا و نجح الإسلام في صياغة الإنسان الذي يؤدي حقوقه التي أصبحت سجية من السجايا و أول حق حق الله أن لا نعبد إلا إياه و تحدث عن حق الجار و علاقة المغرب بالجزائر و نوه بقرار الملك الراحل محمد الخامس حين أمر الشعب بالصيام إلى حين استقلال الجزائر و تدخل العلامة محمد أبو الهدى اليعقوبي و هو مدرس في الجامع الأموي بدمشق سابقا في موضوع 'منابع حقوق الإنسان في الإسلام 'و نوه من خلالها بالانتصار الدبلوماسي للمغرب على أمريكا مؤخرا حين تقرر توسيع مهمة المينورسو في الصحراء المغربية و أضاف أن حقوق الإنسان شرف لكل إنسان إن انطلق من مبدإ ديني كما أنه في القرون الماضية و الثورة الفرنسية ماكان يعرف الاضطهاد أن المرأة سلعة تباع و تشترى فالدين الحق سبب النهضة و الباطل سبب التخلف و الإنسان له حق طبيعي و الطبيعة أم الإنسان .

في السياق فقد تم عرض الموقع الإلكتروني الرسمي للطريقة البصيرية من قبل الأستاذ خليل بنشهبة تلته مداخلة الدكتور سعيد خمري عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تحت عنوان ' حقوق الإنسان و المواطنة في الدستور الجديد'من خلالها تحدث عن التعاقد بين الحاكم و المحكوم و سيادة الأمة و الفصل بين السلط و ضمن الحقوق و الحريات العامة و تم تقديم شهادة ل نور الدين بلالي عضو مؤسس للبوليساريو و ممثلها سابقا بسوريا و ليبيا و تحدث عن ظروف و ملابسات اختفاء محمد بصير الذي تتحمل إسبانيا فيه المسؤولية و ظهور الحقيقة يلزمها تقديم اعتذار للشعب المغربي و لعائلة آل بصير و قال أن البوليساريو لم تطالب بالكشف عن مصير محمد بصير بالشكل المطلوب .بعد ذلك تدخل كل من العلامة الدكتور رشيد مقتدر أستاذ باحث تحت عنوان 'حقوق الإنسان بالمغرب النشأة التطور الرهانات ...

و مساء بمدينة الفقيه بن صالح خص عامل الإقليم الوفد الصحراوي و زوار المغرب باستقبال رسمي متميز ترك انطباعا خاصا لدى الجميع و خلال البرنامج الديني ألقى العلامة جبريل حداد ممثل الطريقة النقشبندية مداخلة تحت عنوان ' مظاهر تجلي حقوق الإنسان في سيرة الرسول صلى الله عليه و سلم ' تلتها مداخلة النقيب ميمون الزكاي سجين حرب تحت عنوان ' قراءة في كتابه الناجي بمعجزة من سجن تندوف ' أبرز من خلالها مختلف و أنواع الانتهاكات التي مورست عليه من طرف المخابرات الجزائرية بعدما تم التعرف على هويته و درجته العسكرية حيث ظل أربع سنوات بأحد المستشفيات قصد العلاج من الإصابة أما الدكتور سلمان الحسني من الهند فقد تطرق في مداخلته إلى ' القيم الكونية لحقوق الإنسان في ميزان الشرع ' تركت انطباعا خاصا لدى الحضور خصوصا و أنه كان يتحدث بقلبه كما أشار إلى ذلك الدكتور عبد الحق بصير رئيس الجلسة و في موضوع آخر تحت عنوان 'شهادات و نماذج حية لانتهاكات حقوق الإنسان لدي البوليساريو ' تحدث محمد فال القاضي أكاه رئيس جمعية ذاكرة و عدالة في موريتانيا إلى أبرز الانتهاكات في حقوق الإنسان و التي أثارت سخط الحقوقيين .كما كانت مناسبة للسيد عمر أدريانو مقدم الطريقة البصيرية بإيطاليا للحديث باللغة الفرنسية في موضوع **droits de l homme dans la société islamique et dans la société occidentale'**.

و في اليوم الموالي بالمركز المتعدد الاختصاصات بأكودي الخير الغير بعيد عن مركز مدينة أزيلال خص السيد علي بويكناش عامل إقليم أزيلال ضيوفه باستقبال رسمي متميز . المداخلة الأولى خلال هذا اليوم كانت للعلامة قريب الله الزين من السودان تحت عنوان ' الإعلام الإسلامي بين خدمة الحقوق و تزوير الواقع'و مداخلة للطفل بصير وليد المغربي يعيش في مخيم الفارعة بنابلس 14 سنة تحت عنوان انتهاكات حقوق الأطفال بالعالم أطفال البوليساريو نموذجا'و قال أن حقوق الطفل انتهكت حتى في الدول المتقدمة و هناك 22 مليون طفل يتم بيعهم بالأسواق و أطفال يموتون و يحرمون من آبائهم و تندوف دمعة كبيرة جرح في كبريائنا سجن يضم رهائن مختطفين و الأطفال هناك يرسلون لكوبا و يتم غسل عقولهم و طالب بتخليد يوم وطني للتعريف بما يقع بتندوف لأطفالنا من مآسي و تعذيب .

تدخل كل من خالد الخرسة في موضوع 'الحرية و الفوضى الهدامة ' و الدكتور ويسي عبد الحميد من الجزائر في موضوع 'الطرق الصوفية و حقوق الإنسان ' و مداخلة عبد الله لماني معتقل سابق في عدة سجون تحت عنوان ' معاناة شخصية اختطاف المدنيين و سجنهم بدون مجاورة' سجل نقاشا حادا أثار اشمئزاز ممثل الجزائر الذي لم يستوعب ما قيل على حكام الجزائر و انخراطهم في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ، دون أن ينس السجين التنويه بالحراس المكلفين بالحراسة و سائقي الشاحنات الذين يقدون يد العون للسجناء مما دفع الدكتور عبد المغيث بصير إلى التدخل بحكمة و تبصر..

استمتع الحاضرون بمجموعة من المداخلات القيمة لكل من الدكتور محمد محمد الفاتح قريب الله من السودان في موضوع ' التاريخ بين طمي الحقوق و تزوير الواقع ' و الدكتور بلال محي الدين نور الدين تحت عنوان ' من حقوق الإنسان في الإسلام تحقيق الأمن ' و ' الحريات و أنواعها و موقف الإسلام منها للعلامة جبريل غانغو من بوركينافصو و انتفاضة سيدي محمد بصير في سياق تاريخ قضية الصحراء ...، و في الأخير قام الدكتور عبد الهادي بصير بتلاوة برقية الولاء و الإخلاص المرفوعة للسدة العالية بالله./ محمد أوحمي

http://azilalalhora.com/news2098.html

بحث إبرام تفاهم حقوقي بحريني مغربي

عقد عضو لجنة الحقوق المدنية والسياسية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فريد غازي والأمين العام المستشار أحمد فرحان لقاء تشاوريا **مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي إدريس اليزمي والأمين العام للمجلس محمد الصبار** وذلك على هامش مشاركة وفد المؤسسة الوطنية في ورشة العمل حول ''تجربة العدالة الانتقالية في المغرب'' التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي مؤخرا.

وتم خلال اللقاء مناقشة التوقيع على مذكرة تفاهم بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتفعيل التعاون في نشر ثقافة حقوق الإنسان ونقل الخبرات إلى المؤسسة الوطنية في مملكة البحرين.

http://www.albiladpress.com/news_inner.php?nid=202768&cat=1

AL BAYANE

Gulemim

Pour la consécration du principe de la détention préventive en tant que mesure exceptionnelle

Les participants à une table ronde, organisée mercredi à Guelmim, ont appelé à la consécration du principe de la détention préventive en tant que mesure exceptionnelle, à l'accélération de l'examen des dossiers des personnes faisant l'objet de détention préventive, et à la création d'une commission pour suivre le taux de la détention provisoire aux niveaux régional et national. Ils ont appelé, à la fin de cette rencontre initiée par la commission régionale des droits de l'HommeTantan-Guelmim autour du thème "la détention préventive et le surpeuplement des prisons", à créer une institution judiciaire indépendante chargée d'examiner la détention préventive. Ils ont également demandé la révision des durées de la détention préventive et la mise en oeuvre de la procédure de la liberté provisoire et la caution personnelle, et le recours à la procédure de réconciliation qui figure dans l'article 41 du Code de procédure pénale outre la suppression des peines à courte durée en les remplaçant par des peines avec sursis ou des amendes en attendant l'adoption de sanctions alternatives et efficaces.

Ils ont de même plaidé pour la modification du code de procédure pénale de manière à assurer au juge d'instruction une indépendance le protégeant contre l'exemption, l'élargissement des alternatives du ministère public en matière de détention préventive, l'octroi au procureur général du Roi le droit d'introduire les accusés devant le tribunal en état de liberté et la création de mécanismes de contrôle de la police judiciaire tout en assurant à ses éléments une formation dans le domaine des droits de l'Homme.

Les participants ont aussi mis l'accent sur l'importance de mettre en place des dispositions permettant aux avocats d'assister aux procédures de l'enquête préliminaire et la mise en place d'un mécanisme pour indemniser les erreurs judiciaires et les préjudices subis suites à l'application des mesures et procédures privatives de liberté. Par ailleurs, ils ont demandé la rationalisation de la répartition des détenus sur les prisons en prenant compte de leur capacité d'accueil et la construction d'autres prisons polydisciplinaires.

11710/

Libération

La détention préventive en débat à Guelmim

Appel à la mise en œuvre des principes de liberté provisoire et de caution personnelle

Les participants à une table ronde, organisée mercredi à Guelmim, ont appelé à la consécration du principe de la détention préventive en tant que mesure exceptionnelle, à l'accélération de l'examen des dossiers des personnes faisant l'objet de détention préventive, et à la création d'une commission pour suivre le taux de la détention provisoire aux niveaux régional et national.

Ils ont appelé, à la fin de cette rencontre initiée par la commission régionale des droits de l'Homme à Tan Tan-Guelmim sur le thème "La détention préventive et le surpeuplement des prisons", à créer une institution judiciaire indépendante chargée d'examiner la détention préventive. Ils ont également demandé la révision des durées de la détention préventive et la mise en œuvre de la procédure de la liberté provisoire et la caution personnelle, et le recours à la procédure de réconciliation qui figure dans l'article 41 du Code de procédure pénale outre la suppression des peines à courte durée en les remplaçant par des peines avec sursis ou des amendes en attendant l'adoption de sanctions alternatives et efficaces.

Ils ont de même plaidé pour la modification du code de procédure pénale de manière à assurer au juge d'instruction une indépendance le protégeant contre l'exemption, l'élargissement des alternatives du ministère public en matière de détention préventive, l'octroi au procureur général du Roi le droit d'introduire les accusés devant le tribunal en état de liberté et la création de mécanismes de contrôle de la police judiciaire tout en assurant à ses éléments une formation dans le domaine des droits de l'Homme.

Les participants ont aussi mis l'accent sur l'importance de mettre en place des dispositions permettant aux avocats d'assister aux procédures de l'enquête préliminaire et la mise en place d'un mécanisme pour indemniser les erreurs judiciaires et les préjudices subis suites à l'application des mesures et procédures privatives de liberté.

Par ailleurs, ils ont demandé la rationalisation de la répartition des détenus sur les prisons en prenant compte de leur capacité d'accueil et la construction d'autres prisons polydisciplinaires.

MAP

Libération 6906/3

TOP

Driss El Yazami

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a été élu, dimanche 16 juin 2013, à l'unanimité, président du réseau arabe des institutions des droits de l'Homme. Une consécration pour ce défenseur des droits de l'Homme, qui a été pendant des années, secrétaire général de la Fédération internationale des droits de l'Homme ■

Faute d'aide, la moitié des prisonniers libérés récidivent

66/47/4408

■ Des dizaines de prisonniers recouvrant leur liberté chaque jour sont tentés par la récidive.

■ Le premier jalon pour une meilleure réinsertion sociale est de trouver un travail. Or, l'ex-prisonnier rencontre plusieurs obstacles, notamment les préjugés sociaux.

■ Certains réclament une simplification des procédures d'obtention du casier judiciaire vierge.

Tous les jours, des prisonniers quittent le monde carcéral et recouvrent leur liberté après avoir purgé leur peine. La plupart, démunis, sans formation, traînant des maladies physiques et psychologiques, sont livrés à eux-mêmes dans une société impitoyable à leur égard. Que deviennent-ils ? Que font les pouvoirs publics, la délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion, et les associations des droits humains, pour aider ces ex-prisonniers à retrouver le chemin de la dignité sans trop de dégâts ? Combien sont-ils d'abord, à retrouver leur liberté chaque jour ? *«De quelques-uns à quelques dizaines, tout dépend du jour»*, répond ce responsable dans un établissement pénitentiaire, *«dont pas mal de mineurs»*, ajoute-t-il.

Entre 60 000 et 70 000 prisonniers sont détenus dans les 60 établissements pénitentiaires qui existent à travers le Royaume, tous ne sont pas encore condamnés, car plus de 40% sont en détention préventive. En effet, sur les 65 000 qui étaient en prison en juillet dernier, 28 000, soit 43%, n'étaient pas condamnés, avait déclaré à l'époque le ministre de la justice et des libertés, Mustapha Ramid.

Quoiqu'il en soit, quel sort attend ces prisonniers quand ils recouvrent leur liberté ? C'est le chaos total, ou du moins un sort peu enviable. Selon Youssef Madad, secrétaire général d'une des rares associations créées pour venir en aide à ces ex-prisonniers, le Centre relais d'aide à la réinsertion des détenus (CRARD), une bonne partie parmi eux est encore mineure, il s'agit de *«récidivistes notoires, ce qui nous pousse à penser que loin d'être un lieu de rééducation et de réinsertion, la prison est une école de crime par excellence»*.

La réinsertion doit commencer dès le premier jour de l'incarcération

Des mineurs, condamnés ou pas, mais aussi des jeunes à peine majeurs ayant été condamnés à des peines de prison ne dépassant pas un ou deux ans. Certains, loin d'être des chevronnés de la criminalité, trouvent en prison tous les ingrédients pour devenir des délinquants aguerris. Le dernier rapport sur les prisons élaboré par le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) ne laisse pas de doute sur cette atmosphère carcérale délétère, où des milliers de détenus, condamnés ou pas, passent leur séjour : *«Traitements cruels, inhumains ou dégradants, existence de lieux de torture au sein de certains établissements pénitentiaires, recours excessif au pouvoir discrétionnaire dans l'interprétation des infractions, abus dans le recours au transfert administratif comme mesure disciplinaire à l'encontre des détenus et absence de procédure de contrôle et d'inspection à même de mettre un terme aux différentes manifestations de corruption qui caractérisent certains établissements à des degrés différents»*. Comment ne pas sortir d'une telle prison abattu, haineux, avec des envies de vengeance contre une société et des prisons qui ne font qu'exacerber la criminalité ?

Recouvrer sa liberté, dans ces conditions, n'est pas la fin d'un épisode douloureux, et le début d'une vie nouvelle où l'ex-prisonnier pourrait se dire : *«j'ai purgé ma peine, j'ai payé ma dette à l'égard de la société. Je commence une nouvelle vie»*. C'est tout le contraire. En recouvrant sa liberté, l'ex-prisonnier est confronté à toutes les tracasseries du monde. La réinsertion elle-même, selon les spécialistes de la criminologie et de la rééducation, ne commence pas en franchissant le portail d'une prison, mais avant, à l'intérieur de cette prison, voire depuis le premier jour de l'incarcération. C'est là la première mesure qu'ils préconisent.

Mohamed Bouzlafa, professeur universitaire à Fès et membre de l'association Adala, confirme en effet que la réhabilitation et la réinsertion sociale ne *«commencent pas avec la remise en liberté, mais dès le début du processus d'incarcération, et la première bavure commise à l'égard de l'accusé est de le condamner à une lourde peine privative de liberté, alors qu'il pourrait bénéficier d'une sanction plus clémente»*. Les juges marocains sont-ils si sévères à l'égard des accusés ? C'est bien le cas, affirment, sûrs d'eux, certains avocats et ONG des droits humains : le nombre de prisonniers en détention préventive est là pour l'attester, alors qu'ils auraient pu bénéficier de mesures alternatives qui participeraient en amont à la réinsertion (voir encadré).

Une deuxième mesure qui contribuerait à une réinsertion du prisonnier est de recourir, avant la fin de la peine, à la réduction de cette dernière, à la libération conditionnelle, et à la grâce ; des mesures prévues d'ailleurs par le code de la procédure pénale. Et surtout, insiste l'Observatoire marocain des prisons (OMP), *«ne jamais priver le prisonnier de garder le contact avec la société, la famille, les amis, la société civile.*

Au contraire, il faut l'encourager à communiquer avec le monde extérieur». Toute réinsertion sociale en dépend, le nombre de récidives (50%) est là pour montrer que le prisonnier n'a pas été du tout encadré et préparé à réintégrer la société, et se réconcilier avec elle. Or, la mission même de l'organisme chargé des prisons est de mettre en œuvre toutes les conditions pour une meilleure réinsertion sociale. D'ailleurs, cet organisme ne s'appelle-t-il pas *«Délégation générale de l'administration pénitentiaire et de la réinsertion»*.

La troisième mesure pour préparer la réinsertion sociale du prisonnier est juridique. *«Le Maroc se doit de réviser son arsenal de lois, et appliquer la nouvelle Constitution. Le CPP marocain est une copie conforme du CPP français, quant à cette question de la réhabilitation-réinsertion. Il est temps d'aligner la législation marocaine sur la législation anglo-saxonne, plus humaine, plus développée, notamment en ce qui concerne le casier judiciaire»*, propose M. Bouzlafa. Et c'est là que le bât blesse le plus. En purgeant sa peine, les pouvoirs publics, au lieu de faciliter à l'ex-prisonnier les conditions de sa réinsertion, lui imposent de nouvelles contraintes. Ça commence par le casier judiciaire que beaucoup d'employeurs demandent, et que l'Etat exige pour tout travail dans le secteur public, avant l'embauche. *«C'est une peine supplémentaire infligée à la personne qui veut se réconcilier avec la société»*, ajoute la même source. Et sans travail, à cause du casier judiciaire, l'ex-prisonnier est livré à lui-même, et la tentation de récidiver est plus grande encore. Supprimer ce casier judiciaire ? Non, répond un document présenté par le CRARD lors d'une conférence sur, justement, la *«Réhabilitation : simplification des mesures et procédures juridiques pour une insertion effective dans la société»*, organisée le 10 juin dernier à Casablanca (voir encadré). Car le casier judiciaire, argumente le même document, *«est un mécanisme d'information sur les antécédents criminels des personnes condamnées, de détermination pour la justice du degré de leur dangerosité et à quel point ils deviennent des criminels professionnels, et d'aggravation de peine en cas de récidive»*.

Le travail accompli par la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus n'est pas mince

Ce qu'il faudra faire, propose la même association, est une meilleure gestion de la procédure d'obtention du casier judiciaire vierge. *«Pour obtenir un casier judiciaire vierge, après avoir purgé une peine de 6 mois seulement pour un délit par exemple, il faut attendre deux ans, ce qui est excessif»*, s'insurge M. Madad.

Et pourquoi ne pas le supprimer carrément *«pour certaines sanctions, comme les délits et les petites infractions, tout en révisant les délais de son obtention pour les cas où il est nécessaire»*, poursuit-il. La simplification de cette procédure aidera-t-elle vraiment l'ex-prisonnier à trouver plus facilement du travail ?

Certaines entreprises, œuvrant dans le social, menant des actions humaines, l'ont tenté en tout cas, non sans des résultats prometteurs. Depuis 2008, la société Richbond a démarré une expérience édifiante avec ces ex-prisonniers, une vingtaine y ont été intégrés, femmes et hommes, tout en garantissant la confidentialité sur leur passé. Une vingtaine, c'est peu, certes, dans l'absolu, mais l'expérience mérite d'être suivie par d'autres entreprises, et par l'Etat lui-même. Rachida Yamouri, DRH de Richbond, estime que cette confidentialité est nécessaire : *«On n'a même pas demandé son casier judiciaire au concerné, on a demandé un minimum de documents pour l'embauche, car en fin de compte ça relève de la vie privée de l'ex-prisonnier que d'avoir été condamné à une peine de prison, une dette qu'il a d'ailleurs payée. Exposer son passé sur la place publique, c'est l'exposer à la stigmatisation»*. Cette entreprise a ajouté une autre astuce, pour mieux sociabiliser ces recrues au passé carcéral : les disperser aux quatre coins de l'entreprise, pour mieux favoriser le contact avec de nouvelles personnes. Résultat, conclut la DRH de l'entreprise : *«L'intégration a été plus facile, naturelle, pérenne. Tous ont fait preuve de responsabilité»*. Plus que cela, quelques-uns, après quelques années de travail, sont allés créer leurs propres structures. Des rechutes ? *«Pas plus de deux, les concernés ont quitté l'entreprise pour l'inconnu»*, répond Mme Yamouri. *«Les plus difficiles, on les a mis aux côtés d'un manager sûr, qui devait les traiter avec fermeté, mais avec humanité. On n'a pas constaté de cas de violence ou d'agression au sein de l'entreprise. Aucun de ces ex-prisonniers n'a eu recours à notre assistante sociale, pour quoi que ce soit»*.

La réinsertion professionnelle et sociale du prisonnier, ça se prépare en amont, c'est un premier jalon. En aval, elle commence dès la sortie de prison, avec l'institution d'une structure d'accueil officielle, en plus du travail que font quelques ONG des droits humains. Et sur les deux plans (en amont et en aval), le travail accompli par la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des détenus n'est pas mince, par le fait même qu'elle dispose de plus de moyens humains et matériels.

Ainsi, à partir de 2005, outre la création de centres de formation professionnelle dédiés aux jeunes prisonniers désireux d'acquérir un métier quand ils sont encore en prison, elle a piloté l'ambitieux projet de centres post-carcéraux pour accompagner les prisonniers ayant purgé leur peine à suivre une formation et obtenir un diplôme, pour les aider à retrouver le chemin de la vie active, et de la dignité (voir encadré) ■

JAOUAD MDIDECH

Ces ex-prisonniers qui ont réussi leur réinsertion sociale

Il n'y en a pas beaucoup qui ont pu refaire leur vie après la prison, mais citons cet exemple, un arbre qui ne doit pas cacher la forêt. Hassan R. a pu refaire sa vie, mais au prix de quels efforts ? Sa réinsertion dans la société après sept ans de prison n'a pas été chose facile. «Les gens ont toujours une attitude méfiante à l'égard d'un ex-prisonnier, et ce comportement ne facilite pas les choses», se plaint-il. Heureusement, «grâce à l'aide apportée par certaines ONG, j'ai fini par reprendre confiance en moi et gagner dignement ma vie», dit-il. Hassan avait 17 ans en 1999. Il était apprenti dans un petit atelier de menuiserie et gagnait tant bien que mal sa vie à Casablanca, ville où, de la campagne, il émigra en 1994 pour chercher du travail. Un jour, au cours d'une bagarre, il fracasse la tête de son adversaire d'un coup de bâton. Homicide involontaire. Son jeune âge aidant (il avait 19 ans), il bénéficia des circonstances atténuantes et écopa de 15 ans de prison. C'est dans le Centre de réforme d'Aïn Sebaâ qu'il purgea l'essentiel de sa peine, jusqu'à sa libération en 2006. C'est là qu'il rencontre les militants de l'Association des amis des centres de réforme et de protection de l'enfance (ACRPE, créée par la Fondation Mohammed VI pour la réinsertion des prisonniers), rencontre qui se révéla déterminante dans sa vie carcérale, mais aussi après sa sortie. A l'intérieur, il apprend le jardinage et devient le jardinier attitré de la prison Oukacha, ce qui lui valut quelques privilèges comme celui de circuler librement à l'intérieur du pénitencier et de gagner la confiance des gardiens. Le voilà libre en 2006, plein d'espoir de trouver une place dans la société. Il n'a pas été déçu par ceux-là mêmes qui le soutenaient à l'intérieur et qui ne l'ont pas lâché une fois dehors. Bénéficiant d'appuis financiers de quelques philanthropes, les amis du centre lui achètent un scooter, qu'il utilisera pour transporter ses marchandises dans son commerce, à Derb Omar à Casablanca ■

«Il faut rompre avec les préjugés qui stigmatisent le prisonnier après sa libération»

Les tribunaux recourent d'une manière exagérée aux peines privatives de liberté. Or, il y a des mesures alternatives qui pourraient participer, en amont, à la réhabilitation et la réinsertion du détenu. C'est le constat relevé par les participants à une conférence sur la «Réhabilitation : simplification des mesures et procédures juridiques pour une insertion effective dans la société», organisée le 10 juin à Casablanca par la Commission régionale des droits de l'Homme de Casablanca-Settat, l'association Relais Prison-Société et l'association Adala. Les conférenciers jugent que le parquet général et le juge d'instruction, pour n'importe quel délit, aussi minime soit-il, envoient quasi automatiquement le suspect en détention préventive. Chèque en bois, rixe sur la voie publique, dette non remboursée, loyer non payé, ivresse publique, consommation de stupéfiants..., les prisons marocaines sont encombrées de détenus pour délits mineurs qui attendent leur jugement. Au volet de la réinsertion sociale, estime Nadir Moumni du CNDH, «la remise en liberté ne met pas fin à l'obligation de l'Etat, une assistance post-carcérale s'impose, pour encourager l'ex-prisonnier à trouver un travail, mais pas uniquement. Il faut aussi travailler pour mettre fin aux préjugés qui condamnent le prisonnier après sa libération alors qu'il s'est acquitté de sa dette envers la société» ■

Approche genre: l'expérience marocaine mise en exergue à Tunis

Tunis, 20 juin 2013 (MAP) - L'experte marocaine Naima Ben Ouakrim a mis en exergue, jeudi à Tunis, l'expérience marocaine en matière d'approche genre et de justice transitionnelle, lors d'une conférence internationale initiée sous le thème "La justice transitionnelle orientée vers la femme à la lumière des expériences internationales".

Mme Ben Ouakrim, spécialiste nationale dans le domaine de l'approche genre et cadre au Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a ainsi mis en relief le contexte de création de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), passant en revue les étapes ayant marqué l'évolution de la notion du "genre" au Maroc.

L'expérience marocaine a notamment été marquée par une "distinction positive" dans le calcul des réparations accordées aux femmes, a-t-elle souligné, déclinant les recommandations formulées par l'IER qui, d'après elle, ont porté sur les mesures à activer pour protéger la gent féminine contre les violations des droits humains et promouvoir sa situation.

Mme Ben Ouakrim a également mis l'accent sur les actions accomplies par le CNDH, organisme en charge de la mise en œuvre desdites recommandations, dans le domaine de "l'institutionnalisation de l'approche genre dans les programmes de réparation du préjudice collectif".

مصطفى دوما يطالب انصافه أو اعدامه

من السيد مصطفى دوما الساكن بحي مولاي رشيد مجموعة 2 زنقة 12 رقم 18 البيضاء
GSM 0633083463

الى كل من السادة : رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان
رئيس المنظمة المغربية لحقوق الانسان
رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان
رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان

الموضوع طلب مؤازرة لرفع الضرر
سلام تام بوجود مولانا الامام دام له النصر و التاييد و بعد
اتقدم اليكم بشكايتي هاته حول جور و تضلم شديدين لحقاني من طرف مكرية لي لمحل تجاري و ابنها حين الححت في المطالبة بتواصيل الكراء الدي اوؤديه بانتضام رفضت دلك مخافة ان تفرض عليها الضرائب وقامت بطردي هي و ابنها من المحل التجاري بالقوة وتحت التهديد بالقتل ان اقمت دعوى قضائية ضدهما ودلك مند 17/07/2012.مستغلان في دلك ضعف قوتي على مجابهتهما و مرضي المزمن مما جعلني اغلق المحل و اهرب تفاديا لوقوع جريمة ما لا قدر الله تاركا فيه بضائعي و معداتي و ايضا بضائع الزبائن . مما اثر بشكل سلبي على حياتي المادية و العائلية و الصحية اضف الى اني تقدمت بشكاية لدى قسم الشرطة حي مولاي رشيد الحي الصناعي بتاريخ 18/07/2012 رقم الملف :
27160/3201/ 2012 تم حفضها بالمحكمة الزجرية عين السبع بالبيضاء دون استدعائي او مواجهتي مع المشتكى بهما او اشعاري بالحفض ايضا راسلت وزارة العدل و الحريات في نفس الموضوع بتاريخ 26/09/2012 ملف عدد 8020/2012 والتي ردت علي بانه تمت احالة شكايتي على مديرية الشؤون الجنائية و العفو و في انتظار الاجراءات من المديرية المذكورة فوجئت بدعوى كيدية من المحكمة المدنية بالبيضاء في ملف عدد 5321/22/2012 تم البث فيه بحكم جائر بتاريخ 18 /04/2013 رغم الادلة التي اتوفر عليها و التي سلمتها للمحامي مع احترام االجالها في الوقت المحدد قانونا طالبا اياه القيام بطلب اخراج الشكاية من الحفض بالمحكمة الزجرية و المنازعة في صحة الاندار بالاداء بالمحكمة المدنية والوثائق التي سلمتها له هي الاندار بالاداء بعد تبليغه لي من طرف المفوض القضائي بيومين اثنين ونسخة من محضر الشرطة للشكاية التي تقدمت بها و التي تم حفضها ثم قرص مدمج يحتوي على اعتراف من المكرية بالسومة الكرائية التي رفعت قيمتها في الدعوة الكيدية و اعترافها انه ليست بدمتي أي دين من الكراء ومطالبتها لي بافراغ المحل قصد بيع الرغيف على حد قولها و هي تمهلني مدة شهرين لافرغ بعدها المحل و لحد الان مازلت الح على المحام لكي يطلعني على نسخة الحكم لكنه يرد علي انه لم يتم تحريرها بعد
من اجله فاني التمس منكم سيدي مؤازرتي و الوقوف على حيثيات وملابسات هده القضية واجراء تحقيق جدي و نزيه حول هدا التضلم و تعيين محامي لاستئناف الحكم في اطار المساعدة القضائية كوني مواطن له حقوق و متشرد و مطرود من المحل التجاري مصدر عيشي ووضعي المادي لا يسمح لي بسلوك المساطر القضائية المحددة قانونا
وفقكم الله لخدمة العدالة وحقوق الانسان و السلام
الامضاء مصطفى دوما.

Les familles des «détenus politiques» organisent un sit-in ce dimanche à Rabat

Les familles des détenus politiques dénoncent les conditions de détention des leurs dans les prisons marocaines. Elles ont annoncé dans un communiqué, qu'elles organiseront un sit-in ce dimanche 20 juin, devant le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) à Rabat.

Le communiqué précise que certains de ces détenus ont entamé une grève de la faim depuis le 11 mars. Leurs famille ont rappelé qu'elles tiendraient l'État pour responsable si leurs jours étaient en danger.

http://fr.lakome.com/index.php/breves/969-les-familles-des-detenus-politiques-organisent-un-sit-in-ce-dimanche-a-rabat

Naïm Slaoui | Suivre

Et que l'on ne vienne pas dire que le Maroc n'évolue pas sur le plan des droits de l'homme

NON

20 juin 2013, 20:36

Après l'ONU qui a reconnu l'avancée inexorable du Maroc sur le plan des droits de l'homme, le Royaume confirme ses progrès en parvenant à la présidence à l'echelle Arabe:

"Le Maroc élu à la présidence du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'homme Posted date: **juin 17, 2013** In: **A La Une**, **Le20heures** | comment : 0 Comments et 0 Reactions

Le Conseil national des droits de l'homme du Maroc (CNDH) a été élu à l'unanimité, dimanche à Rabat, à la présidence du Réseau arabe des institutions nationales des droits de l'homme. Le Conseil national des droits de l'homme d'Egypte a été élu au poste de vice- président. L'élection du Royaume intervient une année après son élection au poste de président du Réseau africain des institutions nationales des droits de l'homme et après l'élection de Mme Amina Bouayach en tant que secrétaire générale de la Fédération internationale des ligues des droits de l'homme (FIDH). Les travaux de cette 9ème rencontre des institutions nationales arabes des droits de l'homme ont été consacrés principalement à la discussion des expériences de la justice transitionnelle dans les pays arabes, outre l'adoption définitive du statut et du règlement intérieur du Réseau."

A noter que les personnalités qui dirigent cette instance sont des militants de la première heures dont l'integrité est légendaire à l'échelle internationale.

Avec de tels atouts, la dernière résolution du conseil de sécurité trouve sa pleine justification.

Grève de la faim depuis trois mois : – Sit-in des familles des "prisonniers politiques" ce dimanche

Quelques 18 prisonniers dits "politiques" observent depuis trois mois une grève de la faim dans plusieurs prisons du Maroc. Leurs familles ont décidé de briser le silence, en organisant ce dimanche à Rabat, **un sit-in devant le Conseil national des droits de l'Homme.Ces** familles pointent du doigt le "système", comme responsable de la dégradation de la santé de leurs enfants.Elles ont également évoqué les conditions dans lesquelles sont détenus ces "prisonniers politiques", soulignant qu'au niveau de la prison de Meknès, cinq détenus ont décidé de procéder autrement, en menant durant une semaine, une grève de la faim sans même boire de l'eau. Bien que le gouvernement affirme haut et fort qu'il n'y a aucun prisonnier politique au Maroc, les cas de ces jeunes appartenant à la voie démocratique basiste, membres de l'Union nationale des étudiants du Maroc ou d'extrême gauche, crée quand même la polémique.Rappelons que l'un des détenus, Mohamed Reda Darkaoui, surnommé "Ernesto" et détenu à la prison Ain Kadous à Fès, avait raconté en détails dans une lettre, reprise par des sites d'information, le traitement cruel qu'il avait subi lors de son interrogatoire.Il avait affirmé être insulté, intimidé, dénudé, harcelé, torturé et menacé de viol. On lui a même fourré la tête dans les toilettes, pour l'obliger à signer le procès verbal, selon sa lettre.Le ministre de la Justice et des libertés, Mustapha Ramid, avait réagi en assurant qu'une enquête serait menée pour que "la loi soit strictement appliquée vis-à-vis de toute personne ayant abusé de ses fonctions".